

اقتصاد

خميس يلتقي رجال الأعمال المشاركين في المنتدى الاقتصادي في موسكو مقترح إنشاء صندوق استثماري مشترك وشركات مساهمة سورية روسية وتشجيع توطين المشروعات وإقامة مصارف

الوطن

تشكل العلاقات السورية الروسية أنموذجاً يحتذى في العلاقات الدولية القائمة على أساس التعاون المشترك والاحترام المتبادل الأمر الذي فتح آفاقاً واسعة لشراكة متميزة لم تكن وليدة اللحظة، حيث بقيت الجسور بين الجانبين مفتوحة لتوحيد الجهود بما يخدم التنمية الشاملة في البلدين، وما وقوف روسيا إلى جانب الشعب السوري في حربه ضد الإرهاب إلا توثيق لهذه العلاقات التي تشهد تقدماً على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وحسب بيان صحفي حصلت «الوطن» على نسخة منه، فقد أرسى لقاء موسع برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مع رجال الأعمال السوريين أسس مشاركة الجانب السوري في المنتدى السوري - الروسي الاقتصادي الذي سينطلق في موسكو الإثنين المقبل، بما يضمن استثمار الخبرة لقطاع رجال الأعمال من الجانبين في فتح أبواب جديدة للتعاون الاقتصادي بينهما في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة والطاقة والسياحة.

وتمحورت الأسس حول ضرورة تكاتف جهود الوزراء واتحادات الغرف الاقتصادية لتأمين كافة المتطلبات والتسهيلات اللازمة لرجال الأعمال ليكونوا الأداة التنفيذية في جذب الرقصة الاستثمارية وإعطاء صورة واضحة للجانب الروسي عن البيئة الاستثمارية المتوفرة للمشروعات البنائية والقيام والاستفادة من نتائج اجتماعات اللجنة

السورية - الروسية للتعاون الاقتصادي التي عقدت في سوتشي. وتركزت المداخلات حول ضرورة تمثيل كافة القطاعات الإنتاجية في المنتدى وفق خريطة استثمارية تمكن الجانب الروسي من تشكيل رؤية متكاملة حول الفرص الاستثمارية في سورية، وعرض التسهيلات التشريعية المتعلقة بالتبادل التجاري وتحويل الأموال وضمانات التسديد وإجازات الاستيراد والتصدير وتفعيل الاتفاقيات الجمركية وقائمة الأسعار الاستراتيجية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في المشروعات التي يحتاج إليها البلدان.

واقترح رجال الأعمال إنشاء صندوق استثماري مشترك وشركات مساهمة من الجانبين وتشجيع توطين المشروعات وإقامة مصارف وشركات صرافة مشتركة تؤمن متطلبات التعاون الاقتصادي والتشبيك مع الجالية السورية في روسيا لتوثيق أطر التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، والقيام بدراسات مستمرة للسوق الروسي



وحاجته المنتجات السورية وفق أسس علمية إضافة إلى إجراء لقاءات مكثفة بين رجال الأعمال من الجانبين بما يمكن من تبادل الخبرات الاقتصادية. ويهدف إحداث نقلة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين أكد المهندس خميس أن الحكومة تعمل على تقديم جميع التسهيلات المتعلقة بالعمل الاقتصادي والاستثمار ورفع مستوى التبادل التجاري بينهما، موضحاً أن تطوير التعاون الاقتصادي مع الدول التي وقعت في جانب سورية في حربه ضد الإرهاب يعتبر ركيزة أساسية في تحقيق عملية التنمية والنهوض بالقطاع الإنتاجي، داعياً رجال الأعمال إلى الاستفادة من الرغبة الحقيقية لدى الجانب الروسي في المساهمة الفعالة بمرحلة إعادة الإعمار.

وفي سياق متصل استعرض رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس خلال اجتماعه بروساء اتصالات غرف التجارة والصناعة والزراعة والمصدرين الخطوات الموسومة الواجب اتخاذها لتنشيط دور القطاع الخاص بالتنمية

والاقتصادية والاجتماعية الشاملة ومتطلبات مرحلة إعادة الإعمار إضافة إلى دور رجال الأعمال من الدول الصديقة في هذا الجانب. وتم خلال اللقاء مناقشة التحديات والعقبات الماثلة أمام تحقيق نقلة على الصعيد الإنتاجي والاستثماري وخاصة في مجال تطوير التشريعات ما يشجع على استقطاب استثمارات محلية وخارجية تسهم بشكل فاعل في التنمية وتم الترتيق أهمية الدعم الحكومي لتطوير عمل الاتصادات التي تشكل أنشأة قوية في المجالات الاقتصادية كافة.

وأوضح سمير حسن رئيس مجلس الأعمال السوري الروسي في تصريح له أن أفاق التعاون بين الجانبين في المجالات الاقتصادية واسعة وهناك رغبة كبيرة منها لتفعيل هذا التعاون لافتاً إلى وجود الكثير من المشروعات الاستثمارية قيد الدراسة خاصة في مجال الإسمنت ومواد البناء والنقل الجوي والبحري والخطوط التجارية والطاوية والبنى التحتية.

١١ رغبياً صغيراً بدل ٧ في كل ربطة الغربي لـ«الوطن»: لا خطوط إنتاج جديدة ولا تكاليف إضافية في تجربة تصغير الرغيف

| علي محمود سليمان

الإجراءات والتجهيزات. وفي سياق آخر، نظمت صحيفة صاحبة الجلالة الالكترونية بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس ورشة عمل حول حقوق المستهلك، إذ نقلت وكالة سانا كلمة الوزير الغربي التي أكد خلالها أن الوزارة تركز في مجمل نشاطاتها على اتخاذ سلسلة من الإجراءات المتعلقة بحماية المستهلك بدءاً من تأمين احتياجات المواطنين الأساسية والحد من احتكار السلع والتلاعب بالمواسفات، لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على تعديل الأنظمة والقوانين المتعلقة بتشديد الرقابة على الأسواق وتنظيم الضبوط بحق المخالفين وتعليمات خاصة بالمراقبين والمتامينين.

ولفت إلى أهمية دور وسائل الإعلام والمجتمع الأهلي في كشف حالات الفساد والغش والتدليس والتعاون مع الوزارة وجمعية حماية المستهلك في هذا المجال. من جانبه أشار مدير حماية المستهلك في الوزارة حسام نصر الله إلى أهمية التشريعات والقوانين الضامنة لحقوق المستهلك ومنها قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ١٤ لعام ٢٠١٥، مؤكداً أن الوزارة تعمل بشكل مستمر على تكثيف الدوريات الرقابية على الأسواق وخاصة في المناطق التي تشهد ارتفاعاً في الأسعار أو احتكاراً لبعض المواد.

وحول حقوق المستهلك وأجباته لفتت رئيسة جمعية حماية المستهلك سربا عثمان إلى حقوق المستهلك المعترف بها دولياً والمتعلقة بحق الأمان والمعرفة والاختيار وإشباع احتياجاته الأساسية والتعويض. بدوره تحدث مدير حماية الملكية التجارية والصناعية سمير حسن عن تاريخ العلامة التجارية ومفهومها وتعريفها وماهيتها وطبيعتها كونها وسيلة الضمان للمنتج والمستهلك.

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» أنه لن يتم تركيب أي خطوط إنتاج جديدة في المخابز ضمن خطة تعديل حجم رغيف الخبز ولن يكون هناك أي تكاليف إضافية لهذا المشروع. موضحاً أن التجربة سوف تقتصر على تعديل تقني في آلة القطاعة وآلة الترتيق لتصغير قطر رغيف الخبز، حيث إن قطر رغيف الخبز الحالي هو ٢٥ سم والتعديل سوف يكون تصغير القطر ليصبح ٢٥ سم، مشيراً إلى أن الوزن لن يتغير للربطة الواحدة وسيبقى كيلو غرام واحداً ولكن عدد الأرفعة سيزيد من ٧ أرفعة ليصبح نحو ١١ رغبياً، مشيراً إلى أن هذه التجربة لا تزال قيد الدراسة ولن يصار إلى تعميمها على كل مخابز سورية لحين الانتهاء منها والتأكد من أنها حققت النتائج المطلوبة منها كما أنه سيتم العمل لتحسين نوعية الرغيف ليصبح كالخبز السياحي من ناحية الجودة وليس الحجم فقط. وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أعلن أنه ستتم إقامة مخبز جديد ضمن مخابز ابن العميد في دمشق ليكون مخصصاً للخبز السكري ولتتم فيه تجربة إنتاج رغيف الخبز العادي بالحجم الصغير موضحاً أن الهدف من تصغير حجم رغيف الخبز جاء بعد عدة دراسات ومتابعات تبين خلالها وجود هدر كبير في الخبز نتيجة كبر حجم رغيف الخبز وعند الحصول على نتائج هذه التجربة والتأكد من نجاحها سيصار إلى تعميمها على جميع المخابز في المحافظات. منوهاً بأن الوزارة بدأت باستلام الأكشاك من محافظة دمشق لتكون مخصصة لجرحى الجيش العربي السوري ليتم فيها بيع الخبز، موضحاً أن الوزارة ستبدأ في تشغيلها بعد استكمال باقي

صيغة جديدة لموازنة الدولة خلال ٣ سنوات وحمدان لـ«الوطن»: تغيير كامل لشجرة حسابات الحكومة

المصرف الصناعي لاستئناف النشاط التقويمي خلال شهر واحد وقانون الجمارك العامة الجديد وبناء نظام داخلي جديد للجمارك قيد الإنجاز بعد صدور القانون الجديد وقانون جديد للتأمين حتى نهاية العام، إضافة إلى مساعي لتطوير الإجراءات القانونية المتعلقة بتسيوية الديون المعترضة حتى الانتهاء من التحصيل. وعلى صعيد مكافحة الفساد وعدت وزارة المالية بإعداد أسس واضحة وشفافة لتقلات العاملين ذات الاحتكاك المباشر مع المواطنين والاعتماد على الوسائل الالكترونية في استلام الشكاوي ومشاركة المواطنين والمراجعين في كشف حالات الفساد، وذلك حتى نهاية العام ٢٠١٨، وعلى عمليتين تخفيف مراحل دورة إنجاز معاملات المواطنين وإنجازها إلكترونياً وبناء منظومة رقابية متكاملة.



وإدارة المستندات خلال ٤ أشهر. وتضمنت مصفوفة الوزارة ورؤيتها لعام ٢٠١٨ إنجاز قانون جديد للبيوع العقارية خلال مدة ٦ أشهر -وهو الذي لقي انتقادات لجهة تقلبات سعر الصرف وضعوية تحديد قيع عابدة للعقارات-، إضافة إلى نظام جديد للمشتريات العامة في ٣ أشهر وتطوير الإجراءات القانونية بالتعاون مع

وعدت وزارة المالية من خلال هذه المصفوفة ببناء منظومة الأرشفة الالكترونية بالتعاون مع جهات عدة خلال ٣ أشهر وإنشاء قاعدة بيانات مركزية خلال ٤ أشهر وبناء منظومة الدفع الالكتروني وتطوير نظام فحص البضائع وتعقب الشاحنات وتطوير نظام المراقبة بالكاميرات حتى نهاية العام ٢٠١٨ وتنفيذ نظام أرشفة الوثائق

بشكل معكوس، في وقت سابق، إذ تم الاتفاق مع مبرمجين لبدء العمل، قبل إعداد النظام المالي المطلوب، لذا تم إلغاء ما سبق من خطوات في هذا الاتجاه، وبدأ العمل حالياً في تحليل وتكوين النظام المالي في الوزارة بمشاركة كامل الوزارات، من ثم تبدأ عملية البرمجة. ووعدت وزارة المالية بإنجاز نظام التحقق الالكتروني لضريبة الدخل المقطوع وإنجاز التراكم الضريبي باستخدام تقنية الدفع الالكتروني والاعتماد على الأساليب والوسائل الالكترونية في التحقق الضريبي خلال نهاية العام الجاري (٢٠١٨) وذلك ضمن إطار تطوير العمل الضريبي وإنجاز التراكم الضريبي ومتابعة تحصيل الديون، الواردة في مصفوفة عمل الوزارة المقدمة للحكومة، والتي حصلت «الوطن» على نسخة منها.

وتضمنت المصفوفة في مجال تطوير العمل الجمركي وتطوير الضابطة الجمركية وأحكام الرقابة عليها تسهيلاً للوزارة إلى إعادة هيكلية الإدارة الجمركية خلال ستة بعد صدور قانون الجمارك الجديد وتطوير أنظمة الرقابة على العمل الجمركي وتطوير أنظمة التقييم الإداري للعاملين في الجمارك خلال سنة.

صالح حميدي حدّدت وزارة المالية فترة ٣ سنوات لتطوير الإنفاق الحكومي، وذلك عبر بناء نظام شامل للموازنة العامة والحسابات الحكومية، والانتقال من القيد المفرد إلى القيد المزدوج. وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير المالية مأمون حمدان أن المخطط لإنجاز العمل عبر ثلاث سنوات حالياً، إلا أن الموضوع عملياً يرتبط بإتمام المهمة، والتي تعد صعبة ومعقدة، نظراً لضخامة المشروع، وأنه سوف يتم تغيير كامل النظام الحسابي الحكومي وستتغير شجرة حسابات الحكومة بالكامل، باعتقاد نظام جديد، يتأسس على أساس الموازنة المطلوبة، وذلك في إطار الإنفاق، وأخرى في الإيرادات، يتعملان على إعداد النظام الجديد للموازنة المطلوبة، وسوف ينتهي العمل في لجنة واحدة لتقديم النظام الكامل، ليصار إلى تنفيذه عبر خبراء البرمجة الحاسوبية.

علماً بأن المشروع كان قد بدأ العمل فيه

«الصناعة» رخصت لـ٢٢٩٩ مشروعاً برأسمال ٥٢٢ مليار ليرة خلال ٢٠١٧

الوطن

مشروعاً ومنتشة وصل رأسمالها إلى ٥٢١,٩٥٦ مليار ليرة يصل عدد فرص العمل التي توفرها حين إقلاعها بالعمل إلى ٢٨٢٢٨ فرصة عمل حيث توزعت هذه المنشآت والمشاريع بين القطاعات بواقع ٥٠٨ منشآت هندسية و٨٢ منشأة غذائية و٧٣٤ كيميائية و٤٣٣ نسجية.

وذكر التقرير أن عدد المنشآت الصناعية المرخصة وفق القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ بلغ ٢٢٦٧ برأسمال بلغ ١١,٢٠٨ مليار ليرة توفر ٢١٩٨١ فرصة عمل فيما وصل عدد المنشآت المرخصة وفق قانون الاستثمار ٣٢ مشروعاً برأسمال تجاوز ٤٠٣,٧٥٨ مليارات ليرة توفر ٦٢٤٧ فرصة عمل.

ويعود دخول هذا العدد من المنشآت الصناعية حيز الإنتاج أو قيام المستثمرين بالتخصيص للمنشآت والمشاريع الصناعية إلى الانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري وتحضير العديد من المناطق ومنها المناطق والمدن الصناعية وتأمين الطرقات ومنها وإليها إلى جانب صدور العديد من المراسيم والقوانين والقرارات والإجراءات والتسهيلات المتعلقة بتشجيع الاستثمار الصناعي، إضافة إلى القيام بتأهيل البنية التحتية للمناطق وتزويدها بالخدمات الضرورية وتوفير المواد الأولية وانخفاض أسعارها أو استقرارها مع استقرار أسعار الصرف.

أظهر التقرير الصادر عن مديرية الاستثمار الصناعي أنه خلال عام ٢٠١٧ تم تنفيذ ٧٧١ حرفة ومنتشة ومشروعاً صناعياً جديداً ودخلها مرحلة الإنتاج برأسمال وصل إلى نحو ٢٦ مليار ليرة سورية وقررت ٣٧٢٨ فرصة عمل.

وحسب بيان صحفي لوزارة الصناعة تلقت «الوطن» نسخة منه فقد أوضح التقرير أن المنشآت التي دخلت حيز الإنتاج توزعت وفق القطاعات الغذائية الذي حاز أكبر عدد من المنشآت بواقع ٢٨٦ حرفة ومنتشة ومشروعاً والكيميائي ٢٤٤ والهندسي ١٦٨ ومشروعاً والنسجي ٧٣.

وحسب التقرير سجلت المنشآت الصناعية المنفذة وفق قانون تخصيص الصناعة رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ نحو ٤٦٨ منشأة بلغ رأسمالها ١١,٤٦٢ مليار ليرة وقررت نحو ٢٢٧٧ فرصة عمل فيما سجلت المنشآت المنفذة وفق قانون تشجيع الاستثمار ٣ منشآت برأسمال بلغ ١٢,٥٤٨ مليار ليرة، وقررت ٥٧ فرصة عمل فيما بلغ عدد المنشآت الحرفية المنفذة وفق المرسوم رقم ٤٧ لعام ١٩٥٢ نحو ٣٠٧ منشآت جديدة برأسمال ١,٩٦٩ مليار ليرة امتت ٨٤٣ فرصة عمل.

بين التقرير أن عدد المشاريع الصناعية المرخصة في العام ٢٠١٧ بلغ ٢٢٩٩

٤٢ مليار ليرة دخل تشغيلي لـ١١ مصرفاً بعد استبعاد تقييم مراكز القطع الأجنبي ٢٠١٧

بلغت ٤,٥٩ وأرباحاً تشغيلية ٢,٢ مليار ل.س، وهنا نلاحظ تماثل الدخل التشغيلي تقريبا لبنتك وعوداً وبك سورية والمهجر إلا أن الارتفاع المالي لبنتك سورية والمهجر كانت ضعف الارتفاع المالي لبنتك عودة تقريبا وهذا يدل على كفاءة بنتك عودة الأكبر. وعاشراً كان البنك العربي برافعة بلغت ٤,٣١ إضافة إلى دخل تشغيلياً بواقع ١,٤٩ مليار ل.س، وحل في المرتبة الحادية عشرة بنتك الأردن سورية برافعة مالية قدرها ٤,٠٥ إلا أنه لا يمكن عرض الدخل التشغيلي له لعدم إضاحه عن خسائر تقييم مركز القطع البنوي والذي سيتوضح في الإفصاحات النهائية. أما بنك الشرق فقد حل في المرتبة الثانية عشرة برافعة بلغت ٣,٧٧ إضافة إلى دخل تشغيلية بلغت ١,٤٢ مليار ل.س، وحل بنك بيبلس في المرتبة الثالثة عشرة برافعة بلغت ٣,٠٣ إضافة إلى دخل تشغيلي نحو ١,٥٧ مليار ل.س، وهنا نلاحظ زيادة الدخل التشغيلي لبنتك بيبلس عن الدخل التشغيلي لبنتك الشرق على الرغم من ارتفاع الارتفاع المالي لبنتك الشرق كفاءة بنتك بيبلس الأكبر، دون الانقاص من كفاءة بنك الشرق.

أما أخيراً فقد كان بنك قطر الوطني برافعة مالية قدرها ١,٣٧ إضافة إلى أرباح تشغيلية نحو ٢,٠٥ مليار ل. س وهذا يعزى لحجم رأسمال المصرف الكبير والذي ساهم بانخفاض رقم الارتفاع المالي.

بنك البركة الإسلامي ثاني أكبر المصارف الخاصة من ناحية الارتفاع المالي والتي بلغت ١١,٧١ ولكنه بالمقابل حقق دخلاً تشغيلياً بنحو ٨,٨٢ مليارات ل.س أي إنه اعتمد على الرفع المالي في توليد عائد على حقوق الملكية ونجح بذلك. أما بنك سورية الدولي الإسلامي فقد بلغت رافعته المالية ١١,٤٧، وكذلك الأمر فهو اعتمد على الرفع المالي في توليد عائد على حقوق الملكية ونجح بذلك فقد حقق دخلاً تشغيلية نحو ٨,٦٤ مليارات ل.س، أما بنك بيمو السعودي الفرنسي فقد بلغت الارتفاع المالي لديه ٩,١١ على حين بلغت دخله التشغيلي ٨,٦٤ مليارات ل.س أي إنه نجح في الاعتماد على الرفع المالي في توليد عائد على حقوق الملكية وكان صاحب الدخل التشغيلي الأكبر بين المصارف التقليدية.

وحل خامساً البنك الدولي للتجارة والتحويل برافعة بلغت ٨,٤٨ وأرباحاً تشغيلية نحو ٤,٥ مليارات ل.س أي إنه نجح في توليد عائد على حقوق الملكية بالاعتماد على الرفع المالي، أما بنك سورية والمهجر فقد بلغت رافعته المالية ٨,٤٧ ودخله التشغيلي نحو ٢,٨٥ مليار ل.س، وهذا دليل كفاءة. وحل سابعاً وثمانياً بنكا الشام الإسلامي وفرنسيسك سورية برافعة مالية بلغت ٥,٧٧ و٤,٩٥ على التوالي إلا أنه لا يمكن عرض الدخل التشغيلي لهما لعدم تضمين الإفصاح الأولي للمصرفين عن خسائر تقييم مركز القطع البنوي والذي سوف يتوضح في الإفصاحات النهائية. وتاسعاً فقد حل بنك عودة سورية برافعة مالية



ضمن إفصاحها الأولي لذلك لم يشملهم هذا التحليل وذلك بانتظار الإفصاحات النهائية. وتبين لدى احتساب مؤشر الارتفاع المالي لدى المصارف الخاصة أن الارتفاع المالي لبنك سورية والخليج بلغت ٢٧,٠٢ (وهي تزيد بكثير عن أقرب رافعة له من حيث الترتيب التنازلي) وبالمقابل فقد حقق خسائر تشغيلية بواقع ٣,٠٤ ملايين ل.س وهذا يضع تساؤلات حول كفاءة المصرف في تحقيق العوائد خلال العام الماضي رغم الاعتماد الكبير على الرفع المالي، فيما كان

في توظيف موارده، أما أرباح أو خسائر تقييم مركز القطع البنوي فهو ليس من جهد أو تصغير إدارات المصارف لأنه مرتبط بسعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية وتأثر هذا السعر بعدة عوامل لا علاقة للمصارف بها.

هذا وقد أفصح ١١ مصرفاً خاصاً عن خسارة غير محققة جراء تقييم مركز القطع البنوي في العام ٢٠١٧، على حين لم تعلن ٣ مصارف (بنك الأردن سورية، بنك الشام الإسلامي، فرنسيسك سورية) عن حجم التراجع في تقييم مركز القطع

أقر من لجنة بازل للرقابة المصرفية نتيجة للأثار السلبية التي لحقت بالمصارف أثناء الأزمات المالية العالمية، حيث إن ارتفاع الارتفاع المالي لدى المصرف يشير إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وبغرض وجود عمليات سحب مفاجئة وغير طبيعية من الودائع تجعل المصرف يضطر لتسليط جزء من أصوله المالية ما يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه الأصول في السوق وتكبد المصرف خسائر كبيرة وتآكل جانب مهم من رأسماله وصولاً لإفلاسه لاحقاً، وفي الوقت نفسه فإن معدل الرفع المالي يعمل لصلحة البنك حينما تكون الأرباح إيجابية وجيدة.

الرافعة والدخل التشغيلي

بعد انخفاض قيمة الليرة قبل العام ٢٠١٧، شهدت تحسناً واستقراراً خلال العام، إذ انخفض سعر صرف الدولار أمام الليرة في السوق الرسمية بحدود ٨١,٤٣ ل.س، حيث كان في نهاية العام ٢٠١٦ نحو ٥١٧,٤٣ ليرة، على حين بلغ في نهاية العام ٢٠١٧ نحو ٤٣٦ ل.س. ولذقة التقييم والتحليل تم الربط بين مؤشر الرفع المالي وبين الدخل التشغيلي للمصارف بعد استبعاد أثر تقييم مركز القطع البنوي لدى هذه المصارف (أرباح، خسائر) وذلك بإضافتها إلى صافي الإيرادات، للوقوف على حقيقة ما حققته المصارف من إيرادات ناجمة عن أنشطتها التشغيلية، وذلك لكون رقم الدخل التشغيلي هو المعيار الفاصل في الحكم على كفاءة المصرف

| علي محمود محمد

أظهرت إفصاحات البيانات المالية الأولية للعام ٢٠١٧ للمصارف الخاصة تحقيق ١١ مصرفاً دخلًا تشغيلياً نحو ٤٢ مليار ليرة سورية، بعد استبعاد أثر تقييم مركز القطع البنوي، على حين لم تنش ثلاثة مصارف إلى أثر التقييم في إفصاحها الأولي.

إن ربط هذه الأرقام الدالة على الأرباح التشغيلية الناتجة من العمل المصرفي، يكون مهماً مع مدى اعتماد المصارف على الديون في تمويل موجوداتها مقارنةً ب اعتمادها على حقوق الملكية) بما فيها رأس المال، وهذا ما يسمى بالرفع المالي، فإذا كان المصرف يعتمد بنسبة كبيرة على الدين في تمويل موجوداته، والتي هي بشكل رئيس؛ ودائع لدى المصارف وقرض وتسهيلات، إضافة إلى ما يملكه من أصول أخرى، ولا يحقق أرباحاً تشغيلية مهمة، فهذا دليل على عدم كفاءة في الإدارة المصرفية، والعكس صحيح.

من خلال التدقيق في البيانات المالية للمصارف الخاصة عن العام الماضي، نلاحظ أن الارتفاع المالي للقطاع، كوسيط، يبلغ نحو ٦، بمعنى أن كل ١ ليرات تقريباً من موجودات المصارف، يتم تمويلها بليرة واحدة من حقوق الملكية، وه ليرات بالدين، والتي تتوزع بين الإيداعات بشكل رئيس، وبعض مصادر التمويل الأخرى. علماً بأن مؤشر الارتفاع المالي الذي يحسب بنسبة مجموع الموجودات إلى حقوق الملكية؛